

Distr.: General
12 October 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في ما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٣٣ من قرار مجلس الأمن ٢٣١٦ (٢٠١٦) الذي طلب فيه تقديم تقرير سنوي عن الحالة في ما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال.

٢ - ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقديم تقريره السابق المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (S/2016/843) حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ويستند إلى المعلومات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والمنظمة البحرية الدولية، والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

ثانيا - التطورات الرئيسية والاتجاهات السائدة والاعتبارات في ما يتعلق بالقرصنة قبالة سواحل الصومال

ألف - التطورات الرئيسية والاتجاهات السائدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الجهود المبذولة للتقليل إلى أدنى حد من أعمال القرصنة الصومالية، بفضل مساعي فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال من أجل تعزيز الحوكمة وسيادة القانون داخل الصومال، وبفضل الوجود المادي للقوات البحرية الدولية، ومراعاة قطاع النقل البحري لأفضل الممارسات الإدارية للحماية من القرصنة المنطلقة من الصومال التي وضعتها المنظمة البحرية الدولية. بيد أن زيادة طفيفة في أنشطة القرصنة فيما بين آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٧ تدل على عدم معالجة الأسباب الجذرية بشكل كامل. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، نفذت محاولة هجوم على ناقلة المواد الكيميائية كوربا التي كانت مبحرة على بعد ٣٠٠ ميل بحري شرقي الساحل الصومالي خارج ممر العبور الموصى به دولياً، غير أن المحاولة باءت بالفشل بعد أن أفضى تبادل إطلاق النار مع قوات الأمن الموجودة على متن السفينة إلى فرار القراصنة المشتبه فيهم. وفي الفترة من أيار/مايو ٢٠١٢ حتى آذار/مارس ٢٠١٧، لم تتعرض أي سفينة تجارية لهجوم ناجح من القراصنة الصوماليين.



٤ - وخلال آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٧، نفذت بنجاح ست هجمات قرصنة على سفن لنقل البضائع ومراكب شرعية، صاحبها اختطاف للحصول على فدية، بما في ذلك السفينة التجارية آريس ١٣، والسفينة التجارية كساير ٢ - رقم ٣٠، والسفينة التجارية/الكوثر، والسفينة التجارية سلامة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، أحبطت القوات البحرية الصينية والهندية هجوما على OS-35، وأحبطت القوات البحرية الصينية لاحقا في الشهر نفسه، إلى جانب القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي، هجوما على السفينة التجارية/لهيرة. وشاركت السلطات المحلية في بونتلانغ وغالمودوغ في المفاوضات بشأن الرهائن والإفراج عن طاقم آريس ١٣ في آذار/مارس وطاقم الكوثر في نيسان/أبريل، وساعدت في تحديد هوية المشتبه فيهم الذين أُلقي عليهم القبض. وتم فيما بين آذار/مارس و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ تسجيل ٢٢ هجمة فاشلة أخرى أو أنشطة بحرية مشبوهة. ومن بين ٢٩ محاولة هجوم أو هجوم ناجح خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استهدفت اثنتان فقط سفن صيد.

٥ - وبدأت عمليات الاختطاف لعام ٢٠١٧ بعد أربعة أشهر من إنهاء منظمة حلف شمال الأطلسي عملياتها لمكافحة القرصنة (درع المحيط) قبالة سواحل الصومال. واستنادا إلى تقييم المخاطر الذي أنجزته آلية تبادل المعلومات وتنسيق العمليات، وهي مصدر رئيسي من مصادر تقييم التهديد البحري، قد يعني الارتفاع الحاد في عدد الحوادث مؤخرا أن شبكات القرصنة لا تزال تملك القدرة والعزم على ارتكاب أعمال قرصنة لكن ما يثبطها عن شن هجمات هو وجود البحرية الدولية التي تضم الاتحاد الأوروبي، والقوات البحرية المشتركة، والقوات البحرية المستقلة للصين، والهند، واليابان، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، وتركيا، من بين جهات أخرى في خليج عدن وحوض الصومال. ويجري الاتحاد الأوروبي استعراضا ليقرر ما إذا كان سيواصل وجوده البحري ("عملية أطلنطا") بعد ٢٠١٨. وسيؤدي سحب ذلك الوجود إلى إتاحة المزيد من الفرص لعمليات القرصنة.

باء - معالجة الأسباب الجذرية

٦ - تدل الهجمات الأخيرة على أن الظروف الأساسية التي تغذي القرصنة لم تتغير، وأن شبكات القرصنة لا تزال نشطة. ولا تزال جماعات القراصنة انتهازية، نظرا للسهولة النسبية في تزود أفرادها بالأسلحة والزوارق، مما يجعلها خيارا ذا حد أدنى من الشروط. وتزيد عدة عوامل من خطر تزايد أنشطة القرصنة، بما في ذلك تصورات المجتمعات المحلية الساحلية أن حماية السلطات الاتحادية والدولية والمحلية للسواحل والموارد البحرية ضعيفة، وخاصة فيما يتصل بالتصدي للصيد غير المشروع الذي تمارسه السفن الأجنبية؛ وسهولة تجنيد القراصنة المحتملين وتمويل الهجمات نظرا إلى قوة الشبكات الإجرامية النشطة في الداخل وعلى الصعيد الدولي؛ وضعف القدرات المؤسسية والأطر القانونية لتحديد هوية المشتبه في أنهم قراصنة والمتواطئين معهم، وإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم وإدانتهم؛ وانعدام فرص إدراج الدخل البديلة للمجتمعات الساحلية المتضررة. وربما أفسح أيضا التصور السائد بتوفر ظروف أكثر أمنا في عرض سواحل الصومال، والأحوال المناخية المواتية في الآونة الأخيرة لما قبل فترة الرياح الموسمية، والأزمة الإنسانية الجارية في الصومال المجال أمام وقوع الهجمات الأخيرة.

٧ - وإضافة إلى ذلك، يساهم عدد من العوامل الخارجية في استمرار الخطر. فالسفن التجارية لا تتقيد بأفضل الممارسات الإدارية وتنحرف عن ممر العبور الموصى به دوليا، مع المجازفة أكثر وخفض استخدام أفراد من شركات الأمن الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، يتسم تبادل المجتمع الدولي للمعلومات

بالضعف، وتسود حالة من عدم الاستقرار على المستوى الإقليمي، وربما يرى القراصنة أن البيئة الحالية مواتية بسبب انخفاض الوجود البحري الدولي في الآونة الأخيرة. وكلما دامت هذه الظروف الخارجية والداخلية استمر خطر وقوع مزيد من الهجمات قبالة سواحل الصومال وفي خليج عدن.

ثالثاً - تطور جهود مكافحة القرصنة في الصومال

ألف - الأطر القانونية والسياساتية الوطنية

٨ - تعمل حكومة الصومال الاتحادية على وضع إطار للسياسات يتعلق بحرس السواحل الصومالية، بمساعدة تقنية من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات البحرية الإقليمية في منطقة القرن الأفريقي (أو بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات البحرية الإقليمية في الصومال، بتسميتها الجديدة)، في إطار الاستراتيجية الصومالية للأمن البحري والموارد البحرية التي تشرف عليها لجنة تنسيق الأمن البحري. كما تعمل الحكومة الاتحادية على تنقيح قانونها البحري، وإنشاء جهاز للإدارة البحرية تابع لوزارة الموانئ والنقل البحري، بمساعدة من المنظمة البحرية الدولية. وستساعد الإدارة الجديدة الحكومة الاتحادية في الاضطلاع بمسؤولياتها البحرية كدولة عَلم ودولة ميناء ودولة ساحلية^(١).

٩ - وطلب الصومال المساعدة في مجال التنفيذ، بصفته طرفاً في اتفاق منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بشأن التدابير التي تتخذها دول الميناء لمنع صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، وهو أول اتفاق دولي يتناول صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وفي إطار مشروع للتعاون التقني مع الفاو، سيعمل الصومال على تحديث المعلومات المتوفرة لديه عن الممارسات والإجراءات والقوانين الحالية المتعلقة بالميناء والعلم والمناطق الساحلية؛ وإجراء تحليل للثغرات وتقييم للاحتياجات على الصعيد الوطني؛ واستعراض الصكوك الدولية ذات الصلة وآليات التنسيق الإقليمية القائمة؛ ووضع استراتيجية وخطة عمل وطنيتين. وساعدت حلقة العمل التي نظمتها الفاو في نيسان/أبريل ٢٠١٧ لتنمية القدرات، ممثلي الحكومة الاتحادية في وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية ترمي إلى تحسين امتثال الصومال للاتفاق.

باء - بناء القدرات

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة الصومال الاتحادية وإدارات الأقاليم بناء قدراتها الأمنية البحرية، بمساعدة من الشركاء الدوليين إلى جانب صندوق الأمم المتحدة الاستثمارات لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال. وأصبح أول مركز ضمن مجموعة مراكز العمليات البحرية المقرر إنشاؤها جاهزاً للعمل في بربر، تحت قيادة حرس السواحل في صوماليلاند، بمساعدة من منظمة محيطات بلا قرصنة، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات البحرية الإقليمية في الصومال، والبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(١) دولة العَلم هي الدولة التي يتم فيها تسجيل السفينة أو الترخيص لها والتي تعمل هذه السفينة بموجب قوانينها؛ ودولة الميناء هي التي تملك الولاية القضائية المتفق عليها دولياً لتفتيش السفن الأجنبية التي تعمل خارج نطاق الموانئ الوطنية من أجل الامتثال لمتطلبات الاتفاقيات الدولية؛ والدولة الساحلية هي التي لها سواحل وهي مسؤولة عن مياه إقليمية أو بحر إقليمي، على النحو الذي حددته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، حتى ١٢ ميلاً بحرياً.

وتهدف هذه المراكز إلى تعزيز إلمام المؤسسات البحرية الصومالية بالحالة السائدة، وتحسين الاتصالات بين مؤسسات الأمن البحري المحلية والقوات البحرية الدولية التي تعمل في المناطق الساحلية الشديدة المخاطر.

١١ - وواصلت سلطات إنفاذ القانون البحري في "صوماليلاند" وبونتلاندا، وفي باقي المناطق الساحلية في الصومال تطوير قطاعي الأمن البحري والعدالة لديها، بمساعدة من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات البحرية في الصومال. ووفر البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية موجّهين من داخل البلد في مجال إنفاذ القانون البحري ومجالي الهندسة والاتصالات، قدموا التدريب والتوجيه أثناء العمل لوحدة الشرطة البحرية وحرس السواحل الصومالية. واستفادت الشرطة البحرية الصومالية في إطار البرنامج من تدريب متقدم على عمليات الزيارة والإنزال والتفتيش والاحتجاز نظم في سيشيل. وعمل الموجهون على إجراء استعراض بصفة روتينية للأوضاع الأمنية في السجون الصومالية بغية الحد من خطر الفرار أو سوء المعاملة، لا سيما فيما يتعلق بالسجناء المنقولين في إطار برنامج نقل السجناء المدانين في جرائم القرصنة وغيرهم من المجرمين الشديدي الخطورة. ويدعم برنامج النقل عمليات السجناء في هرجيسة، "صوماليلاند"، وفي غاروي، بونتلاندا.

١٢ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذ برنامجه المتعدد السنوات في مجالات التدريب والشراء والتشييد في مجمع مقديشو للسجون والمحاكم، الذي سيكون مرفق السجن الأكثر تقدماً تكنولوجياً والأكثر أمناً في الصومال. وسيوفر المجمع بيئة آمنة لإجراء محاكمات السجناء الشديدي الخطورة كالقراصنة والإرهابيين والمقاتلين السابقين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت أعمال التشييد في المجمع لإنشاء مبنى للزنازين بمواصفات أمنية عالية، ومجمع للمحاكم، وأماكن إقامة للقضاة ومبان إدارية أخرى. واستمر تدريب ضباط السجون الصوماليين على الأمن وإدارة المعلومات بغية تحسين كفاءتهم المهنية والأمن في المجمع.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، افتتح المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ثلاثة زوارق دورية جديدة محددة الغرض وسلمها لوحدة الشرطة البحرية التابعة لقوات الشرطة الصومالية في مقديشو. وهذه الزوارق هي أنسب للظروف البحرية القاسية في مقديشو من المراكب الشراعية، وستمكن وحدة الشرطة البحرية من إجراء دوريات في الساحل طوال أيام السنة. وتقوم الوحدة حالياً بدوريات منتظمة لمرافق مقديشو والسواحل المجاورة. ودعمت الوحدة أيضاً القوات البحرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تسيير دوريات في اتجاه البحر قبالة مطار عدن أدي الدولي (المعروف سابقاً بمطار مقديشو الدولي).

١٤ - وفي بونتلاندا، اكتمل في عام ٢٠١٧ تشييد مقر شرطة ميناء بوصاصو الجديد الذي بدأ في عام ٢٠١٥ وتم تسليمه إلى الشرطة ووزير النقل البحري والموانئ ومنع الجريمة البحرية. وسيستخدم هذا المقر مركزاً للتدريب والعمليات لشرطة الموانئ. وبمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عملت شرطة ميناء بوصاصو على تحديث معداتها والبنية التحتية للاتصالات من أجل تيسير الاعتراض المنتظم للسفن المستخدمة في تهريب الأشخاص والأسلحة. واشترى المكتب أيضاً زورقي دورية محددتي الغرض لشرطة ميناء بوصاصو لاستبدال الزوارق الحالية بحيث تتمكن من زيادة عدد الدوريات.

١٥ - وعمل جهاز حرس السواحل في "صوماليلاند" على تحديث عملياته البحرية بتوفير التدريب لعمالي اللاسلكي ومن خلال أشكال أخرى من الدعم من البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية. ويرجع إلى جهود التدريب والتوجيه الفضل في المساهمة في نجاح عمليات حرس السواحل لاعتراض سفن

الصيد غير المشروع ومهربي البشر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد الموجهون المهندسون التابعون للمكتب في تجهيز خمسة زوارق دوريات للعمل، وسيستمر التدريب والتوجيه للفترة المتبقية من عام ٢٠١٧.

جيم - المسائل المتعلقة بالمجتمع المحلي

١٦ - تتمتع المياه الصومالية بإمكانات إدرار الربح بفضل شساعتها. وهي تزخر بمصائد أسماك غنية تجتذب أساطيل الصيد من جميع أنحاء العالم. وكثيراً ما تُذكر حجة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم لتبرير عمليات القراصنة. ومع ذلك، كانت اثنتان فقط من السفن الـ ٢٩ الضالعة التي استهدفتها حوادث بحرية على مدى السنة الماضية سفينتي صيد. وهناك مشاريع أخرى لسبل العيش من قبيل التنمية الساحلية وقروض التمويل البالغ الصغر (مثل برنامج شوراكو) تتيحها كيانات غير حكومية كبداية صالحة لتوليد الإيرادات. ويدعم أيضاً كل من منظمة الأغذية والزراعة، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج مصائد الأسماك الآمنة هذه الجهود حتى الآن. ويهدف تنفيذ أحد عناصر برنامج تعزيز الأمن البحري الإقليمي الذي يموله الاتحاد الأوروبي، مع منظمة الأغذية والزراعة، إلى تشجيع الصيد المرخص له والمنظم بصفة صحيحة وشفافة مع دول المنطقة، من أجل تحسين سبل عيش الناس في المجتمعات الساحلية.

١٧ - وفي ملاحظات أبداها عبد الرحمان م. عبدي هاشي، وزير مصائد الأسماك والموارد البحرية في جمهورية الصومال الاتحادية، لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، في تموز/يوليه ٢٠١٧، شدد على أهمية دعم القدرات القضائية لحكومة الصومال الاتحادية والجهود التي تبذلها حالياً للتصدي لممارسات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، الذي وصفه بأن له آثاراً مدمرة على مساعي التخفيف من وطأة الفقر في الصومال. وسلط الوزير الضوء على ما تقوم به حكومة الصومال الاتحادية مع الولايات الاتحادية الأعضاء للتصدي لانعدام الفرص الاقتصادية، ولا سيما عن طريق مشاريع جديدة تستهدف الشباب. وأقر بالحاجة إلى دعم هذه الحكومة في التصدي للجريمة البحرية، لا سيما داخل منطقة غالمودوغ.

١٨ - وفي إطار الجهود الرامية إلى معالجة الروابط المعقدة بين صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والقرصنة، واصلت وزارة مصائد الأسماك والموارد البحرية العمل على تحديد أنشطة الصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال من خلال معلومات مستقاة من مصادر متنوعة، بمساعدة من الفاو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلع الاتحاد الأوروبي الوزارة الصومالية على معلومات جمعتها سفن القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي عن حالات رؤية سفن صيد تعمل في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال. وفي عام ٢٠١٦، أصبح الصومال العضو الثامن في فرقة العمل المنشأة في إطار مبادرة مكافحة الصيد غير المشروع في أفريقيا (Fish-i Africa)، وهي مجموعة من البلدان الواقعة في غرب المحيط الهندي تتبادل المعلومات من أجل مكافحة وإنهاء أنشطة صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في المنطقة. واتخذت السلطات الصومالية ما يلزم من خطوات لوقف أنشطة بعض السفن التي حددت هوياتها. ومع ذلك، غالباً ما يحول ضعف الإطار القانوني وعدم كفاية قدرات الإنفاذ دون اتخاذ السلطات لإجراءات متابعة فعالة.

رابعاً - التعاون الدولي

ألف - فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال

١٩ - عقد فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال دورته العامة العشرين في موريشيوس، في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ حول موضوع "ترك إرث دائم للمنطقة". وشاركت في دورته العامة البلدان التالية: الاتحاد الروسي وإسبانيا وأستراليا وإيطاليا وباكستان وبنما وجمهورية كوريا وجيبوتي والاندور وسري لانكا وسنغافورة وسيشيل والصومال والصين وفرنسا وكينيا والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموريشيوس والنرويج والهند وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان. وضمّ الوفد الصومالي ممثلين من حكومة الصومال الاتحادية ومن الولايات الاتحادية الأعضاء غالمودوغ، وبونتلاندا، وهيرشيبيلي، والإدارة المؤقتة في المنطقة الجنوبية الغربية، ومن "صوماليلاند". وحضر الدورة أيضاً العديد من المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ومنظمات القطاع الخاص. وشاركت لجنة المحيط الهندي في استضافة الدورة برئاسة جمهورية سيشيل.

٢٠ - ولا يزال فريق الاتصال يمثل آلية مهمة وجهة اتصال حيوية لجهود التنسيق الدولية بين جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والجهات الفاعلة من غير الدول المعنية بالتصدي للقرصنة قبالة سواحل الصومال تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٨٥١ (٢٠٠٨). وتم التأكيد من جديد خلال الجلسة العامة لدورة فريق الاتصال على أهمية الأفرقة العاملة وغيرها من الأفرقة في تنفيذ أعمال فريق الاتصال. وترد مفصلة أدناه الترتيبات الرئيسية التي اتخذها فريق الاتصال خلال الدورة العامة.

٢١ - ولا يزال فريق الاتصال ملتزماً بالهدف المتمثل في عدم وقوع "أي سفينة أو بحار" في قبضة القراصنة الصوماليين، وذلك من خلال الجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي. ولتحقيق هذا الهدف، تظل هناك ستة عناصر رئيسية هي: (أ) الردع، والرصد، والمراقبة البحرية، وتسيير دوريات في عرض البحر؛ و (ب) الامتثال لأفضل الممارسات الإدارية؛ و (ج) نشر قانوني لحراس مسلحين على متن السفن التجارية بناءً على تقييم المخاطر؛ و (د) إنشاء شبكات إبلاغ لتوفير إلمام كاف بالحالة البحرية؛ و (هـ) وضع الصيغة النهائية لإطار قانوني يتيح اعتقال القراصنة المشتبه فيهم ومحاكمتهم؛ و (و) تعطيل شبكات القرصنة ومموليها على البر.

٢٢ - وأعرب فريق الاتصال عن تقديره لعمل كل من الشبكة الدولية لرعاية ومساعدة البحارة، وبرنامج المساعدة الإنسانية لضحايا القرصنة البحرية؛ وكذلك صندوق أسر ضحايا القرصنة التابع لفريق الاتصال الذي يقدم التمويل للناجين من القرصنة الصومالية وأسرهم لكي يحصلوا على طائفة من خدمات الدعم أثناء فترة الأسر وبعدها. وأقرّ فريق الاتصال بالحاجة إلى مواصلة دعم هذه المبادرات والمساهمة بالأموال فيها، مع الاعتراف بحاجة الناجين من القرصنة إلى التدخل في مرحلة ما بعد الصدمة، وبأن كثيراً من الأسر وقعت في براثن الفقر في غياب مصادر دخلها.

٢٣ - وأعرب فريق الاتصال عن تأييده للوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر لندن الثالث بشأن الصومال الذي عُقد في ١١ أيار/مايو ٢٠١٧، ولالتزام حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء في الصومال بتطوير قدرات الأمن البحري لديها من خلال جهاز كفاء لحرس السواحل وسن التشريعات المناسبة لمكافحة القرصنة.

٢٤ - وأحاط فريق الاتصال علما بالجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، و "صوماليلاند"، والمنظمات الإقليمية، بهدف القضاء على أنشطة القرصنة قبالة السواحل الصومالية وفي خليج عدن والمحيط الهندي بنطاقه الأوسع. ومن المدير بالذكر الإنجازات التي حققتها السلطات المحلية في كل من بونتلانند وغالمودوغ في مجال مكافحة القرصنة، حيث ساعدت في تحرير طاقمي سفينة آريس ١٣ وسفينة الكوثر. ودعا فريق الاتصال حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء إلى استخدام كل الوسائل الممكنة للتأثير على العشائر والمجتمعات المحلية الصومالية حتى يفرج عن جميع الرهائن. ونظر فريق الاتصال أيضا في تقديم الدعم إلى البحارة الذين أُخذوا رهائن، سواء أثناء الأسر أم بعده، وإلى أسرهم.

٢٥ - وأشاد فريق الاتصال بإنشاء المركز الإقليمي للتنسيق العملياتي في سيشيل في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧، وإنشاء المركز الإقليمي لتجميع المعلومات البحرية في مدغشقر، تمشيا مع إعلان جيبوتي المتعلق بالسلامة والأمن البحريين في شرق أفريقيا وجنوبها وفي منطقة المحيط الهندي لعام ٢٠١٦. وسيعضد المركزان الجديدان شبكة المعلومات القائمة حاليا لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك. كما أقر فريق الاتصال بالجهود الأفريقية المبذولة على الصعيد الإقليمي لغرض التعاون في التصدي للقرصنة والجرائم البحرية المتصلة بها، ولا سيما اختتام المفاوضات بشأن ميثاق لومي للاتحاد الأفريقي في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، واعتماد تعديلات جدة لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٢٦ - وأشار فريق الاتصال إلى التهديد الذي تشكله مستودعات الأسلحة العائمة غير المنظمة على الأمن البحري وإلى الورقة التي قدّمتها الهند في المنظمة البحرية الدولية في حزيران/يونيه ٢٠١٧ بعنوان "مشروع مبادئ توجيهية مقترحة مقدّم إلى لجنة السلامة البحرية فيما يتعلق بمستودعات الأسلحة العائمة"، والتي حثت فيها المنظمة البحرية الدولية على اتخاذ إجراءات مبكرة لخفض حدة هذا الخطر. وأشار فريق الاتصال أيضا إلى شواغل القطاع البحري المتعلقة بالتهديد الذي تشكله أعمال غير متصلة بالقرصنة في مضيق باب المندب على البحارة والسفن التي أفرزها تقييم التهديدات الذي أجرته آلية تبادل المعلومات وتنسيق العمليات في الآونة الأخيرة. ولا تزال هذه المياه، بما في ذلك المياه قبالة خليج عدن وجنوب البحر الأحمر، تمثل طرقا حيوية للتجارة والإمداد الدوليين. وأقر فريق الاتصال أيضا بالجهود المثمرة التي تبذلها لجنة تنسيق الأمن البحري لتنسيق المسائل البحرية الكثيرة القائمة، مع الإشارة إلى ضرورة الاجتماع بوتيرة أكثر انتظاما، وهو ما قام أعضاء لجنة تنسيق الأمن البحري بتفعيله في اجتماعهم السنوي المعقود في ٣١ تموز/يوليه.

٢٧ - وواصل فريق الاتصال الاستفادة من شبكة أعضائه لحفز الاستجابات الدولية والإقليمية من أجل معالجة الظروف المتغيرة للتهديدات في المنطقة. واتفق فريق الاتصال على أن يُكلّف الرؤساء في المستقبل بولاية مدتها لا تقل عن عامين وأن يكونوا من أبناء المنطقة. وسيضع الفريق أيضا خطة استراتيجية للاتصالات من أجل تعزيز سمعة الفريق وصورته. وفضلا عن ذلك، سينشئ قنوات أفضل للمعلومات والاتصالات لجميع أعضائه من أجل ضمان تحسين فرص الحصول على المعلومات بشأن التهديدات، وإحراز التقدم بشأن مكافحة أعمال القرصنة، مع تسليط الضوء على النجاحات الإقليمية والمساهمات التي تقدمها أفرقة العمل المعنية في مجال الردع.

باء - صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال

٢٨ - واصل الصندوق الاستثماري لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي أنشأه فريق الاتصال في عام ٢٠١٠، مدّ الصومال وغيره من دول منطقة المحيط الهندي بالمساعدات المالية من أجل تعزيز قدرتها القضائية على مكافحة القرصنة. وأعضاء مجلس الصندوق الاستثماري للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ هم: ألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وجيبوتي، وسيشيل، والصومال، وكينيا، والمملكة المتحدة، وهولندا (مع النرويج)، والولايات المتحدة، واليابان. وقد انتُخبت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بصفة مراقب.

٢٩ - وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، عقد المجلس اجتماعه التاسع عشر في موريشيوس، برئاسة إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة. ووضع مبادئ توجيهية جديدة للتمويل المقترح للمشاريع (انظر الفقرة ٣٣ أدناه) ووافق على ثلاثة مشاريع جديدة تبلغ قيمتها ٥٦٤ ٧٤١ دولارا. وسيقدم المشروع رقم ٨٥ (١١٩ ٠٩١ دولارا) الدعم إلى أنشطة فرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون التابعة لفريق الاتصال، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويقدم المشروع رقم ٨٦ (٩٢٠ ٣٨٠ دولارا) الدعم لغرض التصدي للجريمة البحرية في غالمودوغ - الصومال، بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. ويقدم المشروع رقم ٨٧ (٢٤١ ٥٥٣ دولارا) الدعم إلى خطة التأهب لمقاومة القرصنة في سيشيل. وقد شددت حكومتا سيشيل والنرويج على أهمية هذا المشروع، في حين قرر المجلس، بناءً على مشورة حكومة الصومال الاتحادية، أنه ينبغي الاضطلاع بمشروع مماثل في الصومال أيضا. وبالرغم من أن المجلس وافق على المشروع، لن تُصرف الأموال لحين ورود مساهمات جديدة كافية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرّضت عدة مشاريع لتأخيرات بسبب البيئة الأمنية والسياسية المعقدة في الصومال. واستمر التنفيذ من خلال تمديدات أقرّها المجلس.

٣٠ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تلقى الصندوق الاستثماري مبلغا مجموعه ٢٢٧ ٠٠٦ ١٤ دولارا من ١٨ جهة مانحة. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، بلغ مجموع الرصيد المتاح للصندوق الاستثماري ٦١٦ ٧٥٣ دولارا. وفي عام ٢٠١٦، بلغ معدل سداد المنظمات المشاركة لنفقات المشاريع ٧٥,٢٥ في المائة، وهو معدل أعلى بصورة ملحوظة من معدل عام ٢٠١٥ البالغ ٦٥,٩٨، ومعدل عام ٢٠١٤ البالغ ٣٧,٦٤ في المائة. ومن أبرز إنجازات الصندوق الاستثماري المبلغ عنها فيما يتعلق بالمشاريع في أواخر عام ٢٠١٦ تسجيل ٤٦٨ صيادا و ١٤٧٠ سفينة صيد من ثماني مقاطعات ساحلية في بونتلاندا، و ١٢٤٤ صيادا و ١٥٦ سفينة في مدق وجوبالاند، و ١٢٤٤ صيادا في "صوماليلاند". ومكّنت عمليات التسجيل تلك السلطات من التمييز بين الصيادين الشرعيين والقرصنة. وأسهمت مشاريع الصندوق الاستثماري أيضا في زيادة عدد الدوريات في المياه الصومالية، مما مكّن السلطات في "صوماليلاند" من اعتراض ما لا يقل عن ٥١ حملة صيد غير مشروع وشحنة واحدة على الأقل من الأسلحة غير المشروعة. ومكّنت كذلك المشاريع شرطة ميناء بوصاصو في بونتلاندا من اعتراض شحنات وقود غير مشروعة قادمة من اليمن. وفي عام ٢٠١٧، مكّن أحد مشاريع الصندوق الاستثماري وحدات الشرطة البحرية من إعادة تسيير دوريات تجوب المياه الصومالية في محيط مقديشو بعد انقطاع دام ٢٠ سنة.

٣١ - إلا أن التقدم سار بوتيرة أبطأ في جنوب الصومال، حيث ترتب على التحديات السياسية وانعدام الأمن تأخير تنفيذ مشروع كان يهدف إلى تعزيز قدرة السلطة القضائية على إجراء محاكمات

القرصنة، وكذلك إعادة بناء مجمع محاكم بنادير الذي هاجمته حركة الشباب في نيسان/أبريل ٢٠١٣. ولا يزال ثمة تحديات أيضا في مجال الملاحقة القضائية لجرائم القرصنة، الذي يخصص له الصندوق الاستئماني قرابة ١٩ في المائة من أمواله. وفي حين أن السنوات القليلة الماضية شهدت تقدما في اعتقال المشتبه فيهم ونقلهم ومقاضاتهم واحتجازهم وإدانتهم بعد المحاكمة، فلا يزال زعماء عصابات القرصنة طلقاء ولا تزال الشبكات الإجرامية تمارس نشاطها. وتبرز هذه التحديات أهمية استمرار المجتمع الدولي في دعم عمل الصندوق الاستئماني في هذا المجال الحيوي.

٣٢ - وأشار أعضاء مجلس إدارة الصندوق الاستئماني، في اجتماعهم المعقود في ٥ تموز/يوليه، إلى أن الاتجاه الرئيسي في أعمال القرصنة البحرية خلال آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٧ هو اختطاف السفن التجارية الكبيرة، كما أشاروا إلى الخطر الحقيقي المتمثل في استئناف عمليات الاختطاف. وأشاروا أيضا إلى اتساع نطاق عمليات الاختطاف مقابل فدية لسفن الصيد والمراكب الشراعية الصغيرة خارج المياه الإقليمية للصومال. واعتبر المجلس أن هذه التطورات تدل على أن التقدم المحرز في التصدي للقرصنة، رغم أهميته، لا يزال هشًا وقابلاً للانتكاس.

جيم - استعراض استراتيجي لمشاريع مكافحة القرصنة في الصومال والمنطقة

٣٣ - تضمن الاستعراض الاستراتيجي للصندوق الاستئماني (المشروع رقم ٧٨) الذي أجرته مؤسسة Bauman Global LLC بناءً على طلب أعضاء المجلس تقييما للمشاريع التي يدعمها الصندوق الاستئماني للوقوف على ما إذا كانت متوائمة مع السياق المتغير لأنشطة القرصنة. وفضلا عن ذلك، حدد الاستعراض ما إذا كان ثمة ثغرات برنامجية قائمة، والكيفية التي يمكن بها للصندوق الاستئماني أو الجهات الفاعلة الأخرى سد تلك الثغرات. واكتمل الاستعراض في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ ووافق المجلس على نتائجه في تموز/يوليه ٢٠١٧. وأشار في تلك النتائج إلى أن المشاريع الجديدة ينبغي أن تفي ببعض المعايير التالية أو جميعها:

- تشجيع التعاون الدولي ضد زعماء عصابات القرصنة.
- تشجيع آليات التنمية الصومالية الأخرى، الناشئة عن خطة التنمية الوطنية للصومال، على إعداد البرامج الهادفة اللازمة لمنع القرصنة.
- تمويل المشاريع التجريبية الصغيرة في المناطق المهملة أو التي لا تغطي بخدمات كافية في الأقاليم من قبيل حمن وحيب وغالمودوغ. وينبغي أن تهدف المشاريع إلى الحيلولة دون التجنيد في أعمال القرصنة وكفالة التوصل إلى سبيل للتسليم والاستدامة.
- دعم جهود البحث والتحليل والرصد والتقييم من أجل وضع نُهج فعالة لمنع القرصنة.

وناقش أعضاء المجلس النتائج واتفقوا على إحداث تحول معتدل في التركيز فيما يتعلق بمشاريع الصندوق الاستئماني المقبلة التي تضطلع فيها المشاريع الممولة بدور تحفيزي أكبر في منع القرصنة، بما يتماشى مع المعايير الموصى بها المذكورة أعلاه.

خامسا - الأنشطة الاستراتيجية للأمن البحري

ألف - بناء القدرات الدولية

٣٤ - تواصل شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية تنفيذ برنامجها لبناء القدرات في الصومال في إطار المشروع رقم ٦١ للصندوق الاستئماني. وتعكف الشعبة حاليا على العمل مع حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لتقديم إحاطة ثانية لأعضاء البرلمان الصومالي عن القضايا المتعلقة بشؤون المحيطات وقانون البحار بحلول نهاية عام ٢٠١٧، الأمر الذي سيتيح أيضا تقديم تحليل للثغرات التي تشوب الإطار التشريعي والسياساتي الصومالي المتعلق بالمحيطات إلى جميع المسؤولين المعنيين.

٣٥ - ولا تزال الاستراتيجية الصومالية للأمن البحري والموارد البحرية في صميم الجهود الرامية إلى بناء القدرات، إذ تقدم خريطة طريق لمهام قابلة للتنفيذ منظمّة في صورة مجموعات استراتيجية منوطة بجهات تنفيذ رائدة، هي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأغذية والزراعة، تنسّق بين الوكالات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف المحددة. وتتولى لجنة تنسيق الأمن البحري، برئاسة حكومة الصومال الاتحادية، تنسيق العملية بين الجهات المستفيدة على مستوى الدولة والمستوى الإقليمي، بدعم من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من خلال برنامج الاتحاد الأوروبي للنهوض بالأمن البحري الإقليمي في شرق أفريقيا وجنوبها وفي منطقة المحيط الهندي. ولا يزال التنسيق العام للاستراتيجية الصومالية للأمن البحري والموارد البحرية مسؤولية منظمة محيطات بلا قرصنة. ويتولى فريق عامل معني ببناء القدرات على الصعيد الإقليمي، تابع لفريق الاتصال، التنسيق بين المناطق الإقليمية الأوسع نطاقا في مجال بناء القدرات لمكافحة القرصنة خارج المياه الإقليمية الصومالية، بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة محيطات بلا قرصنة.

٣٦ - ورغم أن البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، الكائن في المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، لا يركّز على مسألة القرصنة ومشاركته في الصومال محدودة، فإنه يقدم المساعدة إلى المركز الصومالي للإبلاغ المالي بهدف تعزيز قدراته في مجال التحليل والإبلاغ، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة الأخرى المعنية بالصومال. وقد وافق هذا البرنامج على تقديم دورة تدريبية عن اعتراض عمليات التمويل، بالتعاون مع المركز الصومالي للإبلاغ المالي والبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في مطار مقديشو خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وستُنظّم الدورة التدريبية لفائدة موظفي المركز ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية الصومالية، حيث ستجتمع بين جهات دولية ذات خبرة، مثل أفراد قيادة الولايات المتحدة لأفريقيا، من أجل التركيز على مكافحة تمويل الإرهاب والصلة التي تربطه بأنشطة الجريمة المنظمة من قبيل جرائم الأحياء البرية والجرائم البيئية.

باء - الأنشطة البحرية قبالة سواحل الصومال

٣٧ - أنهت منظمة حلف شمال الأطلسي عملية درع المحيط في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بعد أكثر من سبع سنوات سمرت خلالها دوريات مكافحة القرصنة في المحيط الهندي. بيد أنها واصلت عملها في المنطقة، وإن كان بأشكال مختلفة، وبذلك ستقدم دعمها لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة القرصنة. وتحافظ على إلمامها بالحالة البحرية وصلاتها الوثيقة مع جهات فاعلة دولية أخرى

لمكافحة القرصنة، بما في ذلك مركز الشحن التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي في المملكة المتحدة الذي يتواصل بانتظام مع أوساط النقل البحري العالمي. وواصلت الناتو شراكاتها مع مختلف الجهات الفاعلة في مجال مكافحة القرصنة، وظلت فاعلة في مندييات مكافحة القرصنة مثل آلية تبادل المعلومات وتنسيق العمليات وفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وفي أواخر عام ٢٠١٧، ستنظر المنظمة في الخيارات المتعلقة بتجديد دورها التنفيذي في مجال مكافحة القرصنة عن طريق مراعاة تطور حالة القرصنة والجهود التي تواصل الجهات الفاعلة الرئيسية بذلها في المنطقة، بما في ذلك القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي وفرقة العمل المشتركة ١٥١.

٣٨ - وواصلت القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي مواجهة القرصنة في إطار عملية أطلنطا التي يشارك فيها عادةً ما يصل إلى خمس سفن حربية وثلاث طائرات دوريات بحرية وما يزيد على ١٠٠٠ فرد، وتغطي منطقة تمتد من البحر الأحمر إلى بحر العرب حتى المحيط الهندي وصولاً إلى قناة موزامبيق. وقد ازداد حجم هذه القوة في عام ٢٠١٧ من خلال إشراك سفن حربية من جمهورية كوريا بشكل دوري. وتستضيف عملية أطلنطا مركز الأمن البحري - القرن الأفريقي الذي يتيح الإلمام بالحالة البحرية بتقييم ضعف السفن، وتصنيف القوافل، وشروط الحماية في مضيق باب المندب والممر الموصى به دولياً لعبور السفن، وإصدار تقييمات دورية للتهديدات، وطمأننة قطاع النقل البحري بمحصول تصدٍ عسكري للقرصنة في المنطقة.

٣٩ - وتواصل القوة البحرية المشاركة في رئاسة اجتماعات التنسيق التي تعقدتها آلية تبادل المعلومات وتنسيق العمليات بالتناوب مع القوات البحرية المشتركة والعمل بالشراكة مع القوات البحرية الإقليمية والأطراف المستقلة التي توفد قوات، التي تشمل الاتحاد الروسي وتركيا وجمهورية كوريا والصين والهند واليابان، وغيرها. ومنذ عام ٢٠٠٨، قدمت القوة البحرية الحماية إلى السفن لإيصال أكثر من ١,٥ مليون طن من معونة برنامج الأغذية العالمي إلى الموانئ الصومالية، إضافةً إلى سفن الدعم التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولم يستول القراصنة على أي سفينة تنفذ عمليات كلتا المنظمتين. وفي نهاية عام ٢٠١٦، مُدِّدَت ولاية القوة البحرية المتعلقة بعملية أطلنطا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ريثما يستعرض الالتزام بعد ذلك التاريخ.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة البحرية والقوات البحرية المشتركة والناتو العمل في إطار شراكة بحرية مخصصة متعددة الجنسيات لمكافحة القرصنة تتألف من ٣١ عضواً ومهمتها حماية السفن التجارية وردع أنشطة القرصنة في خليج عدن وغرب المحيط الهندي، على النحو الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ٢٣١٦ (٢٠١٦). وتواصل القوات البحرية المشتركة التي تعمل تحت اسم فرقة العمل المشتركة ١٥١، تسيير دوريات في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب وحوض الصومال وشمال المحيط الهندي. وقدمت القوة البحرية والقوات البحرية المشتركة تقييمهما الأخير المشترك للتهديدات إلى قطاع النقل البحري خلال اجتماع آلية تبادل المعلومات وتنسيق العمليات في البحرين في أيار/مايو ٢٠١٧ وإلى الممثلين الحكوميين في اجتماع فريق الاتصال في موريشيوس في تموز/يوليه ٢٠١٧. وجاء في تقييم القوة البحرية والقوات البحرية المشتركة أنه رغم الارتفاع الحاد الأخير في الحوادث خلال فترة ما بين الرياح الموسمية، لا تدل المؤشرات التكتيكية والتحذيرات على عودة للقرصنة.

٤١ - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت القوات البحرية التابعة لفرادى الدول الأعضاء مثل الاتحاد الروسي وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية والصين والهند صون الأمن في البحار المحيطة بالصومال من خلال حماية

السفن التجارية ومرافقتها من أجل ردع أنشطة القرصنة. ويتضمن مرفق هذا التقرير قائمة المساهمات العديدة للدول الأعضاء فيما يتعلق بمكافحة القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال.

جيم - تحسين الأمن البحري وإنفاذ القانون

٤٢ - يبيّن تقرير منظمة محيطات بلا قرصنة المعنون "البحار المستقرة: المياه الصومالية" والصادر في أيار/مايو ٢٠١٧ أنه رغم نجاح جهود مكافحة القرصنة إلى حد كبير نتيجة لاعتماد نهج متعلقة بمسائل محددة بشأن الإدارة البحرية، فهي لا تعالج سوى مشكلات محدودة من دون تقويض أو تحويل شبكات القرصنة المسؤولة عن الهجمات. فالشبكات الإجرامية قادرة على التكيف وستبحث عن سبل جديدة للاستفادة من سوء الإدارة البحرية. وكما يتضح من الأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة (انظر الفقرة ٤)، لا يزال الصومال في حالة هشّة وعرضة للتأثر بالشبكات المسلحة والإجرامية. ومن المهم للغاية تعطيل شبكات القرصنة ومموليها في الداخل بغية اقتلاع جذور القرصنة في المنطقة. وإلى أن يسعى أصحاب المصلحة الدوليون والصوماليون إلى وضع استراتيجيات شاملة لبناء قطاع الأمن البحري في البلد، بطرق منها تحسين القدرة الوطنية على إدارة المياه الإقليمية الصومالية المديدة وحراستها على المدى الطويل، فإن الشبكات الإجرامية تتمتع بالقدرة على التكيف مع الظروف السائدة من خلال تحويل الأنشطة الإجرامية والقواعد التشغيلية من أجل تجنب التدخل الدولي، انطلاقاً من دوافع لتحقيق الربح.

٤٣ - وواصلت المنظمة البحرية الدولية مساعدة الدول الموقعة على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك على تنفيذ أنشطة بناء القدرات. وشملت الأنشطة مجموعة من عمليات محاكاة للتخطيط لحالات الطوارئ المتعلقة بالأمن البحري تهدف إلى تسليط الضوء على الحاجة إلى نهج متكامل متعدد الوكالات لتنفيذ تدابير الأمن البحري باستخدام مجموعة سيناريوهات متعلقة بالأمن تنطوي على قرارات بشأن السياسات وإدارة الأزمات/الطوارئ والتصدي لها. وواصلت المنظمة، بالتعاون مع مركز التدريب على عمليات الحظر البحري التابع للئاتو، وحرس الحدود في المملكة العربية السعودية، والاتحاد الأوروبي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكيانات أخرى، توفير الدعم للجهود التدريب الإقليمية، بما في ذلك التدريب في البحر على الاعتراض البحري وحراسة السواحل.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عيّن فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أمانة لفرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون، وقام المكتب بتنشيط اجتماعات التنسيق لفرقة العمل بعد انقطاع دام سنتين. وعقد اجتماع فرقة العمل في لاهاي في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧، وشمل كبار المحققين والمدعين العامين من سبعة بلدان وثلاث منظمات دولية. وقد أتاح ذلك الاجتماع فرصة لوكالات إنفاذ القانون والمدعين العامين من كل الدول المشاركة لاطلاع الفريق على المستجدات المتعلقة بحالة التحقيقات والتقدم المحرز منذ الاجتماع الأخير. وأجرت ولايات قضائية متعددة تحقيقات بشأن الأهداف المشتركة، وشكّل اجتماع فرقة العمل منتدى لتبادل المعلومات بشأن أهداف محددة فيما بين وكالات إنفاذ القانون. وتعتزم فرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون التي أعيد تنشيطها الاجتماع بوتيرة أكثر انتظاماً بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بوصفه أمانتها، وستواصل ملاحقة قادة القرصنة ومموليهم وتقديمهم إلى العدالة.

٤٥ - وفي إطار مشروع وكالة إنفاذ القانون في الطرق البحرية الحيوية الممول من الاتحاد الأوروبي، تلقى ٦٤ موظفاً معيّناً بإنفاذ القانون الصومالي تدريباً على قدرات الشرطة وتقنيات التحقيق الإلكتروني خلال

الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقدّمت دورات تدريبية إلى موظفي إدارة التحقيق الجنائي في مقديشو. وقامت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بالشراكة مع شرطة الخيالة الملكية الكندية، التي ساهمت بـ ١٠ حواسيب محمولة، بتقديم معدات تكنولوجيا المعلومات الأساسية إلى الشرطة الاتحادية الصومالية لكي يتمكنوا من تحسين الكفاءة في العمل.

٤٦ - وفيما يتعلق بتمويل الشبكات الإجرامية وقيامها بغسل الأموال، تقود الإنتربول حالياً مشروع البرنامج الإقليمي للأمن البحري والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في محاولة لكبح هياكل الشبكات الإجرامية الموازية التي تدعم عمليات القرصنة. وعقب النداءات التي أطلقها المجتمع الدولي لاستهداف هياكل تمويل الإرهاب وغسل الأموال والدعم التي يعتمد عليها بقاء شبكات القرصنة، عملت الإنتربول على وضع وإطلاق مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي يهدف إلى تنمية وتعزيز قدرة الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والصومال في مجال التحقيقات المالية. وينفذ المشروع على مدى ١٨ شهراً، بهدف توفير مستويات مختلفة من التدريب وبناء القدرات لوكالات إنفاذ القانون من أجل مكافحة أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناجمة عن جرائم متصلة بأنشطة بحرية. وقد شهدت جمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي وسيشيل وكينيا وموريشيوس بالفعل ازدياداً حاداً في عدد التحقيقات ذات الصلة المنفذة.

٤٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عُيّن اسم بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات البحرية في منطقة القرن الأفريقي وغرب المحيط الهندي لتصبح بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات البحرية في الصومال، وكلفت بولاية أمنية بحرية مدنية جديدة أوسع نطاقاً، وهي مساعدة الصومال على تعزيز قدراته الأمنية البحرية للتمكن من زيادة فعالية إنفاذ القانون البحري. وتهدف هذه البعثة إلى تقديم المشورة إلى السلطات الاتحادية والإقليمية الصومالية فيما يتعلق بتطوير مهام حرس السواحل والشرطة البحرية سواء في البر أو في البحر. وقدمت المشورة على المستوى الاستراتيجي إلى مكتب الأمن الوطني واللجنة الوطنية للتنسيق البحري ولجنة تنسيق الأمن البحري، إضافةً إلى التدريب المتخصص والتوجيه، بما يشمل سيادة القانون ومجالات متخصصة متعلقة بالأمن، مثل التعاون بين الشرطة والمدعين العامين وصياغة القوانين لوكالات إنفاذ القانون البحري المدني والجهاز القضائي والمدعين العامين. وكفلت هذه الأنشطة التركيز على تطوير بنية أمنية بحرية تتسم بالقدرة على الصمود والاستدامة وجعل إنشاء نموذج مدني اتحادي لحرس السواحل أولوية وطنية. وعملت بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات البحرية في الصومال مع شركاء دوليين، مثل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والوحدة البحرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على الاستجابة بمزيد من الفعالية لأولويات البلد ودعم تنفيذ استراتيجية بحرية وطنية شاملة، بما يتماشى مع إطار الاتحاد الأوروبي الاستراتيجي للقرن الأفريقي وخطة عمل الاتحاد الأوروبي الإقليمية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠.

دال - المسائل المستجدة في حافة المحيط الهندي

٤٨ - اتخذت إدارة الشؤون السياسية خطوات في الآونة الأخيرة لتعزيز تعاونها مع لجنة المحيط الهندي. ففي أعقاب حلقة عمل مشتركة أقيمت في موريشيوس يومي ٨ و ٩ آب/أغسطس ٢٠١٧، وُضِع مشروع إطار تعاون لمعالجة الاحتياجات الفريدة والتحديات الأمنية البحرية التي تواجه الدول الجزرية الأفريقية، والتي تشمل: انتشار التدفقات غير المشروعة للمخدرات (٤٠ في المائة من الإمدادات العالمية تعبر المنطقة من دون أن تكتشف)؛ وآثار ازدياد أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال؛ ومخاطر التطرف

العنيف. ويركز الإطار وخطة العمل الموازية المتعلقة به على المجالات ذات الأولوية المتعلقة بالوساطة، والدبلوماسية الوقائية، ومكافحة الإرهاب، ومنع التطرف العنيف، والأمن عبر الحدود، والدعم الانتخابي، والمرأة والسلام والأمن. ويتوخى الإطار التعاون بين المنظمتين، ومن المتوقع أن يلقي تأييداً في اجتماع مجلس وزراء لجنة المحيط الهندي المقبل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٤٩ - ومن منطلق الانشغال إزاء التهديد الناشئ الذي يطرحه الإجرام الناشئ في المحيط الهندي، أقام منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة شراكة الطريق الجنوبي لتكون منتدى إقليمياً لمكافحة الاتجار بالمخدرات في البحر. و عقدت الشراكة اجتماعاً رفيع المستوى لوزراء الداخلية في منطقة المحيط الهندي من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات، وذلك في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في كولومبو، شاركت في استضافته حكومة سري لانكا والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وحضره ممثلو ١٨ دولة ساحلية مطلة على المحيط الهندي، بما يشمل سبعة وزراء ونواب وزراء الداخلية/الشؤون الداخلية ومبعوثين خاصين ومسؤولين كبار. وحضرت الاجتماع سبع منظمات دولية/وكالات شريكة ووكالات تابعة للأمم المتحدة مشاركة في مبادرات مكافحة المخدرات في المنطقة. وناقش المشاركون وضع نهج إقليمي والتعاون لمكافحة ازدياد الاتجار بالمخدرات في المنطقة. وأولي اهتمام خاص إلى خطر تسلسل الإجرام المرتبط بالمخدرات إلى دول المحيط الهندي. ولذلك، اتفقت الدول على نهج إقليمي سُمي إعلان كولومبو. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، عقدت الشراكة اجتماعاً لرؤساء الوكالات المختصة بإنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات من أجل تنسيق خطط فترة ما بعد الرياح الموسمية (أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧).

سادسا - المسائل القانونية والقضائية الدولية، بما فيها الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان

ألف - الأطر القانونية

٥٠ - عقدت الأطراف الموقعة على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك اجتماعاً رفيع المستوى في جدة بالمملكة العربية السعودية، استضافته المملكة العربية السعودية والمنظمة البحرية الدولية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول. واعتمد المشاركون مدونةً منقحةً وموسعة لقواعد السلوك أُطلق عليها اسم جدة لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك لعام ٢٠١٧. ويتناول تعديل جدة، الذي وقعت عليه ١٣ دولة، الأنشطة البحرية غير المشروعة الأخرى التي تهدد السلامة والأمن البحريين الإقليميين مثل الاتجار بالأسلحة والمخدرات والأحياء البحرية؛ والإرهاب البحري؛ والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ وتموين السفن غير الشرعي بالوقود؛ وسرقة النفط الخام؛ والاتجار بالبشر؛ واللقاء النفائات السامة بصورة غير مشروعة. ويتضمن الاتفاق الجديد كل الأحكام السابقة الواردة في مدونة جيبوتي لقواعد السلوك ويأخذ في الاعتبار أيضاً الجوانب ذات الصلة من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والاتفاقيات وتوجيهات المنظمة البحرية الدولية والاتفاقات الإقليمية التي تطبق في المجال البحري فضلاً عن التصدي للقرصنة والسطو المسلح في البحر، بما يشمل الحاجة إلى إدارة بحرية فعالة.

٥١ - وناقش الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالنظر في إمكانية وضع إطار تنظيمي دولي بشأن تنظيم أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ورصدها والرقابة عليها التابع لمجلس حقوق الإنسان، في دورته الخامسة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عمليات هذه الشركات في السياق البحري

وسياقات أخرى (انظر A/HRC/WG.10/5/2). وفي اختتام دورته السادسة في أيار/مايو ٢٠١٧، أوصى الفريق العامل بأن ينظر مجلس حقوق الإنسان في إنشاء فريق عامل حكومي دولي جديد مكلف بالشروع في صياغة مضمون إطار تنظيمي دولي لحماية حقوق الإنسان وضمان المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بأنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مسترشداً في ذلك بوثيقة قدمتها الرئيسة - المقررة وبالإسهامات الإضافية المقدمة من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين (انظر A/HRC/36/36).

باء - جهود الإفراج عن الرهائن وتوفير الدعم لهم

٥٢ - منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أنقذ ٢٦ رهينة من خلال الجهود التي بذلتها الشراكة من أجل دعم الرهائن، بما في ذلك الإفراج عن الطاقم الفلبيني لسفينة الصيد ناهام ٣ (Naham 3) بعد احتجازهم لمدة خمس سنوات. وتتولى الشراكة قيادة الجهود الرامية إلى الإفراج عن الرهائن الإيرانيين الثمانية من سفينة الصيد سراج الذين لا يزالون على قيد الحياة ولكن في حالة سيئة بسبب احتجازهم على مدى أكثر من عامين في غامودوغ على أيدي جماعتين منفصلتين من القراصنة. وبالإضافة إلى ذلك، تحتجز جماعات من القراصنة السابقين عدة رهائن غير بحريين، منهم متقاعدان كينيان أسرا أثناء بناء محطة وقود في مقديشو، وهما قيد الاحتجاز حالياً قرب هاراردهيري في عهدة رئيس العصابة المعروف باسم "غارفانجي".

٥٣ - وواصلت الإنتربول تنفيذ مبادراتها لاستخلاص المعلومات من الرهائن. وفي إطار هذه المبادرة، استخلصت المعلومات في مانيتا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ من ١٢ ملاحاً أسرههم قراصنة صوماليون واحتجزوهم كرهائن من خمس سفن تجارية مختلفة اختطفت قبالة القرن الأفريقي (Eglantine و Free Goddess و Leopard و Naham 3 و Smyrni). ونظم خبراء عاملون في مجال إنفاذ القانون من دائرة التحقيقات الجنائية البحرية في الولايات المتحدة جلسات استخلاص المعلومات، وحضرها ممثلون من الشركة الوطنية الفلبينية ومركز الفلبين المعني بالجريمة عبر الوطنية وهيئة الصناعة البحرية في الفلبين. وأدخلت البيانات المستخلصة في قاعدة البيانات العالمية المتعلقة بالقراصنة البحرية لدى الإنتربول، وبذلك تسنى إعداد تقارير تحليلية عن حوادث الاختطاف أطلعت عليها وكالات إنفاذ القانون على المستوى الدولي لدعم محاكمة الأشخاص الذين يقومون بصورة غير مشروعة بتمويل هجمات القراصنة والتخطيط لها وتنظيمها وتحقيق مكاسب غير قانونية من ورائها قبالة سواحل الصومال.

٥٤ - وتولت الشبكة الدولية المعنية برعاية البحارة وتوفير المساعدة لهم قيادة الجهود الرامية إلى دعم أسر الرهائن خلال الأسر وبعده. ولكن لا يزال هناك عدد من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والعمالة الدولية؛ ولا سيما فيما يتعلق بمسؤوليات أرباب العمل حيال أفراد الأطقم وأسرههم وتحديداً في الحالات التي تشارك فيها هذه السفن في أعمال الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم قبالة سواحل الصومال، والشواغل الناجمة عن طلب أرباب العمل من أطقمهم العمل في مناطق معروف أنها عرضة لمخاطر شديدة.

جيم - التعاون في الملاحقات القضائية المتعلقة بالقراصنة

٥٥ - مازال تبادل تقييمات التهديدات والمخاطر البحرية وتقارير الإمام بالحالة في الوقت المناسب غير كاف على نطاق جميع الجهات المعنية الرئيسية. ومن الأمثلة التي تدل على أهمية هذا العمل النجاح مؤخراً في تحديد هوية أحد المشتبه فيهم بين اللاجئين الوافدين إلى أوروبا من أفريقيا وذلك باستخدام قاعدة بيانات الإنتربول للمشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة. ونجح المدعون العامون البلجيكيون في إدانة

محمد عبيدي حسن، المعروف أيضا باسم أفويني، الذي حُكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ عاما، وإدانة شريكه محمد موالين عدن المعروف أيضا باسم تيسي، الذي حُكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات. كما تم، خلال اجتماع فرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٧، التنويه بالعمل الذي قام به كل من خلية الشرطة واستخبارات القرصنة والنائب العام لسيشيل لإصدار لوائح اتهام ضد محمد غارفانجي وعبد القادر محمد (ابن أفويني) ومحمد عابدي حير.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعدت في سيشيل خطة للتأهب للملاحظات المتصلة بالقرصنة، وذلك في إطار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبالتشارك مع القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في الصومال والمركز الإقليمي لتجميع المعلومات الاستخبارية وإنفاذ القانون من أجل السلامة والأمن في البحر. وتجمع هذه المبادرة بين خبرات الشركاء الدوليين ومشاركتهم الفعلية لضمان مواصلة تعزيز وتطوير القدرات، بما في ذلك المهارات والمعدات والمرافق، اللازمة للملاحظات في قضايا القرصنة في المنطقة. ونتيجة لهذه الجهود، أصبحت سيشيل مركزا إقليميا رائدا للملاحظات القضائية فيما يتعلق بمكافحة القرصنة البحرية. وقد نجح كل من بلجيكا والهند وموريشيوس وسيشيل في إدانة قرصنة خلال الـ ١٢ شهرا الماضية. فالإدانات الناجحة للقرصنة من جانب الدول الأعضاء، وإعادة إدماج القرصنة السابقين في المجتمع الصومالي كلها عوامل تسهم في الحد من أعمال القرصنة. وما زالت حكومة الصومال الاتحادية بحاجة إلى الدعم لإتمام التطوير الكامل لإطارها القانوني، وذلك لتمكينها من التعجيل بإلقاء القبض على زعماء عصابات القرصنة والمجرمين ومموليهم ومحاميتهم.

سابعاً - الملاحظات

٥٧ - إنني أرحب بالتقدم الكبير المحرز حتى الآن في الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وإن تولي الشعب الصومالي لزاما تدابير مكافحة القرصنة أمر بالغ الأهمية لأنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم دون دعم كامل من الشعب. وفي نهاية المطاف، يكمن الحل الدائم لمواجهة القرصنة في الداخل، من خلال تهيئة فرص اقتصادية وإيجاد إيرادات بديلة للقرصنة المحتملين، إلى جانب تحسين فرص الأجيال الحالية والقادمة في المجتمعات المحلية الصومالية بالمناطق الساحلية وتقديم الدعم للكيانات التي تشارك حاليا في تلك المهمة الصعبة. ويجب دعم السلطات الصومالية في بناء اقتصاد يقوم على الصيد المشروع ووضع حد لعمليات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم التي تقوم بها الأساطيل الأجنبية؛ وكفالة استدامة مصائد الأسماك الصومالية بحيث يمكنها تحسين سبل المعيشة في المناطق الساحلية وتوفير الإغاثة في حالات نقص الأغذية؛ وإيجاد بديل للقرصنة وغيرها من الجرائم. ولا يمكن التصدي للقرصنة بمعزل عن التنمية المستدامة، التي تكفل مستقبلا أكثر استقرارا وأمانا للصومال. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة للحكومة الاتحادية وشعب الصومال في هذا الصدد.

٥٨ - وإنني أدرك وأقدر الجهود الجماعية الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة قبالة سواحل الصومال، ولا سيما الفقر في المناطق الساحلية، والحد من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ووجود سفن الصيد الأجنبية في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال، ولا سيما من خلال تنفيذ نظام شفاف لترخيص مصايد الأسماك.

٥٩ - ويساورني القلق إزاء حوادث القرصنة التي وقعت على مدى الأشهر الثمانية الماضية، والتي كانت الأولى منذ خمس سنوات. وهي تذكير واضح بأن الأسباب الجذرية للقرصنة لم تعالج بشكل كامل سواء داخل الصومال أو في عرض البحر، وأن البلد مازال عرضة لأعمال القرصنة. وأرحب بالاستجابة السريعة لهذه الحوادث، ولا سيما من جانب السلطات الصومالية. بيد أن محدودية عدد الحوادث تبرهن أيضاً على الفعالية الجزئية على الأقل لتدابير مكافحة القرصنة، التي تشمل الوجود البحري الدولي والحراسة؛ والعمليات المتعددة الجنسيات في مجال مكافحة القرصنة؛ واليقظة المستمرة من جانب السفن التي تعبر المحيط الهندي والتقييد بأفضل الممارسات الإدارية؛ وبناء قدرات الصومال في مجال حفظ الأمن البحري وحراسة السواحل. وتعد هذه التدابير الأخيرة من بين أفضل الوسائل لحرمان القراصنة من الفرص وردعهم عن القيام بمجمعات أخرى.

٦٠ - وإنني أقدر الجهود المتواصلة التي يبذلها كل من السلطات الصومالية والشركاء لتعزيز القدرة على الصمود في وجه القرصنة على المدى الطويل، بما في ذلك تطوير آليات الحوكمة والآليات القضائية اللازمة للتصدي للقرصنة، فضلاً عن الجهود الجارية لتنقيح القانون البحري الصومالي وتطوير جهاز الإدارة البحرية الجديد في الصومال. وأثني كذلك على عمل فرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون التابعة لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وشبكة المحيط الهندي للمدعين العامين التابعة لمندى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية، من خلال الذي يمكن من الملاحقة القضائية الفعالة لمرتكبي الجرائم البحرية العابرة للحدود في عرض المحيط الهندي. ويجب علينا أن نسعى معاً إلى مكافحة القرصنة عن طريق الحد من الجريمة المنظمة عبر الوطنية ذات الصلة بما في ذلك التمويل، وغسل الأموال، وغيرها من هياكل الدعم التي تحتاج إليها شبكات القرصنة كي تضمن بقاءها. ويجب أن يظل استهداف زعماء عصابات القراصنة والشبكات الإجرامية مسألة ذات أولوية.

٦١ - وأكرر دعوتي إلى حكومة الصومال الاتحادية أن تنفذ المعايير الدولية بأن تصبح دولة طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأن تطور قدراتها على إنفاذ القانون، وأن تعزز التعاون مع البلدان الأخرى في مجالات تشمل الاتفاقات المتعلقة بتسليم المجرمين.

٦٢ - وأكرر دعوتي إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع البحارة وسائر المدنيين الأبرياء المحتجزين كرهائن في الصومال. وفي هذا الصدد، أشيد بالعمل الذي تقوم به الشراكة دعم الرهائن. وأجدد دعوتي إلى الحكومات، والصناعة، والمنظمات الإنسانية للمساعدة في التخفيف من معاناة ضحايا القرصنة وأسرهم، بطرق من بينها المساهمة في صندوق أسر ضحايا القرصنة. وأشيد بصفة خاصة بالأعمال التي قامت بها القوات البحرية الصينية والهندية في سبيل إطلاق سراح طاقم السفينة OS35.

٦٣ - وأتوجه بالشكر لسيشيل على مواصلة الاضطلاع بدورها القيادي كرئيسة لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وكذلك لجنة المحيط الهندي لدورها كمضيف مشارك. وأشيد بالعمل الجاري الذي يضطلع به فريق الاتصال، والقوات البحرية الدولية، والمجتمع الدولي، والسلطات الاتحادية والإقليمية في الصومال لمجهودهم المتواصلة من أجل مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وفي جميع أنحاء المنطقة عموماً.

٦٤ - وتشهد الإنجازات التي تحققت على المستويات غير المسبوقة للتعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في التصدي للقرصنة التي مازالت تمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

المرفق

مساهمات الدول الأعضاء فيما يتعلق بمكافحة القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال

المساهمات الثنائية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٢٤٦ (٢٠١٥) و ٢٣١٦ (٢٠١٦) خلال الفترة المشمولة بالتقرير

بوروندي

فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣١٦ (٢٠١٦)، اتخذت حكومة بوروندي إجراءات عديدة، على النحو المبين أدناه:

- إجراء دراسة برعاية الحكومة تستند إلى الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحار.
- أصبحت دولة موقعة على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك اعتباراً من ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.
- قامت بإنشاء مراكز تنسيق البحث والإنقاذ مع لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بإدارة المخاطر والكوارث، وهي الهيئة الرفيعة المستوى المعنية بإدارة شؤون التنسيق عموماً في عدة وزارات من بينها الشرطة الوطنية في بوروندي، وأنشأت دائرة وطنية للبحث والإنقاذ من أجل تحقيق التأزر بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في إدارة الأزمات في البحر.
- أنشأت هيئة للموانئ البحرية تشمل وحدة شرطة بحرية مسؤولة عن تنظيم ومراقبة حركة المرور في ممرات النقل والطرق المائية الداخلية وعن التدريب وبناء القدرات.

الصين

منذ عام ٢٠٠٨ وحتى تموز/يوليه ٢٠١٧، أرسلت القوات البحرية التابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني ٢٦ فرقة عمل مرافقة ضمت ٨٣ سفينة و ٢٢ ٠٠٠ جندي، لتنفيذ مهام حراسة في هذه المواقع. وقد رافقت البحرية الصينية حوالي ٦ ٤٠٠ سفينة كان العديد منها سفناً أجنبية أو سفناً تابعة لبرنامج الأغذية العالمي، وأغاثت أكثر من ٦٠ سفينة صينية وأجنبية من خلال منع حوالي ٣ ٠٠٠ سفينة اشتبه في كونها سفن قراصنة من شن هجمات، وهو ما ساعد على تأمين هذا الطريق التجاري الدولي الهام. وفي ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، تلقت الفرقاطة يولين التابعة لقوة الحراسة البحرية الصينية الخامسة والعشرين رسالة مفادها أن قراصنة اختطفوا السفينة OS35. وأبحرت يولين نحو المياه الواقعة شمال غرب جزر سقطرى بسرعة عالية، وأنقذ ١٦ جندياً من العمليات الخاصة ١٩ من أفراد الطاقم، وألقوا القبض على ثلاثة قراصنة.

الاتحاد الأوروبي

يدعم الاتحاد الأوروبي تنفيذ استراتيجية الصومال للموارد البحرية والأمن البحري وعمل لجنة تنسيق الأمن البحري.

ليتوانيا

ما فتئت ليتوانيا تساهم في عملية أطلنطا التي تضطلع بها القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في الصومال منذ أوائل عام ٢٠١١. واعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ستزيد ليتوانيا بشكل كبير مساهمتها في مفرزة حماية السفن المستقلة التي تعمل على حماية سفن برنامج الأغذية العالمي.

المكسيك

تتوافر إمكانية الملاحقة القضائية للمعاملات التي تتعلق بالعائدات غير المشروعة للجرائم (غسل الأموال، بما في ذلك العائدات المتأتية من أعمال إجرامية متصلة بالقرصنة) بموجب القانون الجنائي الاتحادي للبلد. ووفقاً للمادة ١٤٦ من القانون، يمكن مقاضاة مرتكبي جرائم القرصنة بموجب المادة ٤٠٠ مكرراً. ومنذ عام ٢٠٠٤، أصبح لدى المكسيك وحدة للاستخبارات المالية ملحقة بوزارة المالية والائتمان العام تتمثل مهمتها الرئيسية في تلقي وتحليل ونشر المعلومات الواردة من التقارير/الإشعارات المالية المقدمة من الكيانات القائمة بالإبلاغ، سواء كانت مؤسسات مالية أو مؤسسات أعمال ومهن غير مالية معينة. وتشارك المكسيك أيضاً بصورة نشطة في عدد من المنتديات الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية المكرسة لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكشفهما ومكافحتهما، ومن بينها:

- فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية
- فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية
- فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي
- مجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية

هولندا

اضطلعت هولندا بعدد من الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣١٦ (٢٠١٦). وشملت المساهمات المقدمة ما يلي:

- دعمت عملية أطلنطا التابعة للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في الصومال بسفن حربية متعددة منذ عام ٢٠٠٩. وقدمت الدعم أيضاً لبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للإسهام في تدريب قوات الأمن الصومالية، التي تركز على التدريب العسكري للجيش الوطني الصومالي، وتقديم المشورة إلى موظفي وزارة الدفاع الصومالية. وساهمت في عام ٢٠١٧ بـ ١٥ فرداً عسكرياً في البعثة.
- قامت، من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية ببناء القدرات البحرية الإقليمية في القرن الأفريقي، بتقديم المشورة الاستراتيجية والتوجيه للنظراء الصوماليين، وتوسيع نطاق قدرات المؤسسات الصومالية على زيادة الاستقرار في البر أو قبالة سواحل الصومال. وساهمت في عام ٢٠١٧ بـ ١٠ خبراء مدنيين في بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مجال إنفاذ القوانين البحرية في الصومال.
- ساهمت بـ ١٥ مليون يورو خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في برنامج الاتفاق الجديد من أجل الصومال لتطوير الخدمات الأساسية في قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والهياكل الأساسية والأمن.

- ساهمت في صندوق معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والأسباب الجذرية للهجرة، عن طريق اتحاديين هولنديين للمنظمات غير الحكومية.
- ساهمت هولندا بمبلغ مليون يورو في برنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتطوير وبناء السجون والمحاكم القضائية في الصومال.
- بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، تمت محاكمة وإدانة ٢٣ من القراصنة المشتبه فيهم في هولندا، وتمت إعادة ٢٢ منهم إلى الصومال.
- قدمت تدريباً للقوات العسكرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المنتشرة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عن طريق برنامج الولايات المتحدة الأمريكية للتدريب والمساعدة في مجال عمليات الطوارئ في أفريقيا.
- ساهمت بسفينة في عملية درع المحيط في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤.
- ساهمت بمبلغ ٦,٤ ملايين يورو خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ في صندوق الاستقرار في الصومال لدعم إجراءات تحقيق الاستقرار في المناطق التي تم استردادها من حركة الشباب.
- دعمت حكومة الصومال الاتحادية بـ مبلغ ١,٥ مليون يورو لتعزيز قدرة البرلمان الاتحادي في مقديشيو وبرلماني "صومالياند" وبونتلاندا، وتعزيز القطاع القضائي الصومالي بشكل أعم.

السويد

تواصل السويد تقديم الدعم في مجال مكافحة القرصنة في المنطقة عن طريق نشر خمسة ضباط في مقر عملية أطلنطا. وقرر البرلمان المساهمة بقوات سويدية في عملية أطلنطا ابتداءً من آب/أغسطس ٢٠١٧، من خلال تقديم ما يصل إلى ١٣٥ فرداً عسكرياً. والسويد هي أحد البلدان الرئيسية المساهمة بأفراد في بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مجال إنفاذ القوانين البحرية في الصومال.

تركيا

تعتبر تركيا القرصنة والسطو المسلح في خليج عدن وبقالة سواحل الصومال تهديداً مستمراً للأمن الدولي. ويشمل الدور النشط الذي تضطلع به في هذا المجال ما يلي:

- مشاركة السفن البحرية التركية في عملية "درع المحيط" التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي حتى نهايتها في عام ٢٠١٦. وقد تولت تركيا قيادة هذه العملية (فرقة العمل المشتركة ٥٠٨) على أساس التناوب في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢.
- كانت تركيا جزءاً من القوات البحرية المشتركة، وهي مبادرة تقودها الولايات المتحدة، بينما تقود تركيا حالياً فرقة العمل المشتركة ١٥١ للمرة الخامسة.
- ووفقاً للقرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥)، اتسع نطاق بعثة فرقة العمل المشتركة ١٥١ ليشمل تنفيذ حظر الفحم بهدف محاربة تمويل المنظمات الإرهابية من قبيل حركة الشباب.

- وحتى الآن، نفذت البحرية التركية ٢٦ عملية في مناطق قامت فيها بمرافقة سفن من بلدان مختلفة، ووفرت مرورا آمنا ومأمونا للسفن التي تنقل المعونة الإنسانية إلى الصومال، واشتبكت مع قراصنة خلال تنفيذ مهمتها.
 - وتتبع تركيا نهجا شاملا في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال يشمل تقديم المساعدة الإنسانية وجهود التنمية التي يتجاوز مجموع قيمتها ٥٠٠ مليون دولار وتهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة.
-